



الجمهورية العربية السورية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢٢ محرم سنة ١٣٨٩ هـ الموافق ١٠ نيسان سنة ١٩٦٩ م. العدد ٢١٦١

الفهرس

صفحة

٣٣٥	قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩	قانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية المأكية
٣٣٠	قانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٩	قانون معدل لقانون التربية والتعليم
٣٣١	قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٩	قانون معدل لقانون الامن العام
٣٣٢	قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٩	قانون معدل لقانون نقل اكياس البريد
٣٣٣	قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٩	قانون معدل لقانون الكاتب العدل
٣٣٤	نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٦٠	نظام الضمان الاجتماعي لمستخدمي الخط الهجزي الاردني
٣٣٨	نظام رقم (١١) لسنة ١٩٦٩	نظام الانتقال والسفر لمعهد الادارة العامة
٣٣٩	نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٦٩	نظام اللوازم لمعهد الادارة العامة
٣٤٠	نظام رقم (١٣) لسنة ١٩٦٩	نظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار لموظفي معهد الادارة العامة لسنة ١٩٦٩
٣٤١	نظام رقم (١٤) لسنة ١٩٦٩	نظام موظفي معهد الادارة العامة لسنة ١٩٦٩
٣٤٣	نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٦٩	النظام المالي لمعهد الادارة العامة لسنة ١٩٦٩
٣٤٤	نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٩	نظام معدل لنظام معادلة الشهادات
٣٤٥	قرار رقم (٥) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	

الفصل ٨٣ - الطيران المدني

رقمها	المادة	الدرجة او الراتب	المدة لسنة ١٩٦٨	المدة لسنة ١٩٦٩	ايضاحات
٢٩	لحام كهربائي واوكسجين	١٨ دينار	١	١	
٤٠	مواشحي	١٨ دينار	١	١	
٤١	عامل فني	١٦ دينار	١	١	
٤٢	آذن	١٦ دينار	١	١	زيادة راتب وظيفة من المادة (١/٢)
٤٢	أجنائي	١٥ دينار	١	١	تغيير اسم وظيفة من المادة (١/٣)
٤٣	خازن	١٥ دينار	١	١	
٤٣	أ- مأمور مورتورات	١٥ دينار	١	١	
٤٤	حارس	١٥ دينار	١	١	
٤٥	عامل زفنة	١٤ دينار	١	١	زيادة راتب وظيفة من المادة (١/٧)
٤٦	مأمور قسم	١٤ دينار	١	١	زيادة راتب وظيفة من المادة (١/٧) ب
٤٧	آذن	١٣ دينار	١	١	
٤٧	أ- مأمور قسم	١٣ دينار	١	١	
٤٧	ب- آذن	١٣ دينار	١	١	
٤٨	حارس	١٣ دينار	١	١	زيادة راتب (٤) وظائف من المادة (١/٨)
٤٨	أ- حارس	١٢ دينار	١	١	
١٣	الوظائف بمقتضى		٦٨	٧٦	
١	مراقب مأموري المراقبة الجوية	٤٠ دينار	١	١	احداث وظيفة
٢	مأمور مراقبة جوية	٣٥ دينار	٢	٢	احداث وظيفة
٣	مراقب مأموري استعلامات جوية	٣٥ دينار	١	١	احداث وظيفة
٤	مأمور اتصالات	٣٥ دينار	٢	٢	احداث وظيفة
٥	ميكانيكي كهربائي	٣٥ دينار	١	١	احداث وظيفة
٦	ميكانيكي اجهزة ارسال	٣٥ دينار	١	١	احداث وظيفة
			٨	٨	
			٢٤١	٢٤١	

هذه من المجلد

اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور



يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور، احيل القانون المؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٨ قانون مؤسسة عالية/ الخطوط الجوية الملكية الاردنية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٠٧٩ الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٣/٣ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية الباعية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٢٠) المشار اليه .

رئيس الوزراء

عبد المنعم الرفاعي

هذا من المعلن

في السنة السادسة من المملكة الأردنية الهاشمية

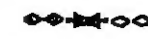
بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩

قانون مؤسسة عالية - الخطوط الجوية الملكية الاردنية



المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية لسنة ١٩٦٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكون للكلمات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك ،

أ - المؤسسة مؤسسة عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية المؤلفة بموجب هذا القانون .

ب - الوزير وزير النقل .

ج - المجلس مجلس ادارة المؤسسة .

د - المدير العام مدير عام المؤسسة .

المادة ٣ - أ - يكون للمؤسسة شخصية معنوية واستقلال مالي واداري ، ويجوز لها ان تقاضي وتقاضى بهذه الصفة وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها النائب العام او اي شخص آخر تعينه لهذه الغاية وترتبط بوزاره النقل .

ب - على الرغم مما جاء في اي قانون آخر ، واعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون تصبح المؤسسة الخلف القانوني والواقعي لشركة عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة وتحل محلها في ملكية اموالها وموجوداتها على اختلاف انواعها وفي كل مالها من حقوق او عليها من التزامات وفي ما ارتبطت به من عقود واتفاقات .

المادة ٤ - يكون مركز المؤسسة الرئيسي في عمان ويجوز لها تأسيس فروع ووحدات في اي مكان في المملكة او خارجها .

المادة ٥ - أ - تتولى المؤسسة كافة عمليات النقل الجوي داخل المملكة وخارجها والقيام بعمليات استئجار ورحيل جميع الطائرات التي تربط في وتقلع من مطارات المملكة واية اعمال فرعية اخرى تجارية او مالية او عقارية او هندسية او صناعية او تعليمية او سياحية لازمة لهذا الغرض او متصلة به او مكمل له ولها ان تقوم بصفة خاصة بما يلي :-

١ - صناعة وبناء واقامة وتجميع وصيانة الطائرات والمحركات وهايكل الطائرات والورش

وكافة الالات والاجهزة والمعدات ووسائل النقل التي تستخدم او تلتزم في القيام بعمليات

النقل الجوي وما يتصل بها من عمليات وخدمات ارضيه .

٢ - انشاء واستغلال المطارات والمستودعات والخازن والحظائر ومراكز استقبال وترحيل الطائرات والورش بكافة الآلات والاجهزة والمعدات والمباني والفنادق والمطاعم المتصلة باغراضها .

٣ - القيام بالبيع او الشراء او التأجير او الاستئجار في كل ما يتصل بعمليات النقل الجوي الطائرات والمحركات والاجهزة والورش والآلات والمعدات والجرارات ووسائل النقل والمهمات الارضية والخدمات .

٤ - الاشتغال باعمال الوكالة التجارية عن مؤسسات صناعة الطائرات والمباني والمحركات والورش والاجهزة والآلات والمعدات ووسائل النقل ومهمات الاستقبال والترحيل وغيرها من المهمات الارضية .

٥ - الاشتغال باعمال الوكالة في الخدمات في الداخل والخارج وما يتصل بها من استقبال وترحيل وتأمين للطائرات والركاب وبيع التذاكر ونقل الركاب والبضائع والتأمين والتخليص علم وتقديم كافة المساعدات والخدمات الجوية والارضية بكافة انواعها اللازمة لتنفيذ هذا التفويض بما في ذلك نقل الركاب من مكاتب المؤسسة الى المطار وبالعكس .

٦ - الاشتغال بكافة الاعمال السياحية المتعلقة بانترافها في الداخل والخارج واعداد واقامة رحلات الطيران والسباقات والمعارض والقيام بكافة الاعمال اللازمة لتشجيع الطيران وتدعيمه .

٧ - الاشتغال بعمليات تبادل العملة المتداولة في نشاط المؤسسة وعرض وبيع البضائع والمتنوعات على طائراتها وفي مكاتبها ومبانيها وما تنشئه او تتخذه من فنادق ومطاعم .

٨ - الاشتغال بكل ما يتصل بالتصوير والمسح الجوي ومكافحة الافات الزراعية وتبوير المحاصيل من الجو وكذلك بكل ما يتصل بالاعمال اللاسلكية وبالأحوال الجوية .

٩ - انشاء وإدارة معاهد الطيران واللاسلكي والهندسة والخدمات الجوية والارضية والتدريب العلمي على الطيران والملاحة الجوية .

١٠ - تأهيل واعداد ابناء المملكة لتولي الاعمال الفنية والادارية اللازمة لنشاط الطيران .

ب - للمؤسسة ان تشارك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات التي تزاو اعمالا شبيهة بأعمالها او التي تعارفا على تحقيق اغراضها في الداخل او في الخارج .

ج - للمؤسسة بموافقة مجلس الوزراء ان تتلجج مع اية شركة او مؤسسة اخرى تشترها او تلحقها بها .

مادة ٦ - ١ - ١ - يكون رأس مال المؤسسة الاصل مليون ومائتين وخمسين ألف دينار تدفع من خزانة الدولة .

٢ - على المؤسسة خلال فترة اقصاها ٣١ كانون الاول ١٩٦٨ تقويم كافة موجوداتها واضافة ما يزيد عن قيمتها عن المبلغ المحدد في الفقرة السابقة الى رأس مالها .

٣ - تم عملية التقويم وفق الاصول المحاسبية من قبل لجنة يعينها مجلس الوزراء لهذه الغاية ويخضع هذا التقويم لموافقة مجلس الوزراء .

ب - يجوز للمؤسسة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس ان تزيد رأسمالها الى الحد الذي تسراه ضروريا .

المادة ٧ - يتولى شؤون المؤسسة والقيام بأعمالها :

أ - مجلس ادارة

ب - مدير عام

ج - جهاز تنفيذي

المادة ٨ - ١ - يتألف المجلس من رئيس واربعه اعضاء يمثلون الحكومة وثلاثة اعضاء من القطاع الخاص من ذوي الكفاءة والخبرة يعينهم جميعا مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يقترن تعيين الرئيس بالارادة الملكية .

ب - تكون مدة المجلس اربع سنوات ويجوز عند انتهائها اعادة تعيين نفس اعضاء المجلس السابق وفقا لما جاء في الفقرة السابقة كما يجوز لمجلس الوزراء من وقت لآخر تبديل جميع او بعض اعضاء المجلس اذا اقتضت المصلحة ذلك .

ج - اذا شغل لاي سبب من الاسباب مركز عضو في مجلس الادارة فيعين من يخله فيه وفقا لما جاء بالفقرة (أ) من هذه المادة .

د - يختار المجلس من بين اعضائه نائبا للرئيس يتولى اعماله ويمارس صلاحياته في حالة غيابه .

هـ - يقرر مجلس الوزراء مكافآت اعضاء المجلس على ان لا تتجاوز الحد المعين في نظام الخدمة المدنية للموظفين وقانون الشركات لغير الموظفين .

المادة ٩ - لا يجوز لعضو المجلس ان يشارك بصورة مباشرة او غير مباشرة في ملكية او ادارة اية هيئة او شركة اخرى تقوم باعمال مشابهة لاعمال المؤسسة او منافسة لها .

المادة ١٠ - يتولى المجلس كافة السلطات اللازمة لادارة اعمال المؤسسة وتصريف امورها ورسم السياسة العامة التي سير عليها ويمارس في سبيل ذلك كافة الصلاحيات بما في ذلك اصدار التعليمات التي يراها ضرورية لتأمين هذه الغاية .

المادة ١١ - يمثل رئيس المجلس المؤسسة في صلاتها بكافة السلطات والهيئات والاشخاص الآخرين .

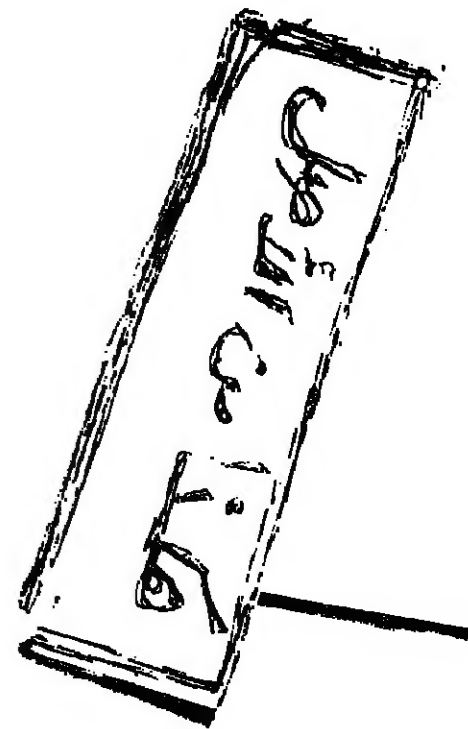
المادة ١٢ - ١ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه ، ويدعى للاجتماع مرة في كل شهر على الاقل ولا يكون اجتماعه صحيحا الا اذا حضره خمسة اعضاء بمن فيهم الرئيس وتصدر القرارات باغلبية آراء الحاضرين وفي حالة التساوي يرجع الجانب الذي يصوت معه الرئيس .

ب - يجوز لثلاثة من اعضاء المجلس على الاقل دعوة المجلس الى الاجتماع .

المادة ١٣ - يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس على ان يقترن القرار بالارادة الملكية .

المادة ١٤ - يقوم المدير العام بتطبيق وتنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس ويتولى ادارة المؤسسة على الوجه الذي يكفل تحقيق اهدافها وفق احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات التي تصدر بمقتضاها .

المادة ١٥ - يجري انتقاء موظفي ومستخدمي المؤسسة وتعيين وتحديد شروط استخدامهم وعزلهم وانهاء خدمتهم وتعيين رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وشؤون الامور الاخرى المتعلقة بهم بموجب النظام والانظمة او العقود المعمول بها من قبل شركة عالية الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة عند نفاذ هذا القانون وما سيطر عليها من تعديلات او سيحل محلها من انظمة يضعها المجلس بموافقة مجلس الوزراء .



المادة ١٦ - يجوز لمجلس الوزراء بناء على طلب المجلس اعارة موظفي الحكومة الى المؤسسة وفق القوانين والانظمة المعمول بها .

المادة ١٧ - على الرغم من احكام اي تشريع آخر تعفى رواتب موظفي المؤسسة الاجانب والطيارين ومساعدتهم من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية .

المادة ١٨ - تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اول كانون الثاني وتنتهي في آخر كانون الاول من كل عام باستثناء السنة الاولى فتبدأ من تاريخ نفاذ هذا القانون وتنتهي في آخر كانون الاول من سنة ١٩٦٨ .

المادة ١٩ - أ - يكون للمؤسسة موازنة مستقلة بعدها المجلس قبل مدة لا تقل عن شهر من تاريخ انتهاء السنة المالية يرفعها بواسطة الوزير للتصديق عليها من قبل مجلس الوزراء .

ب - بعد المجلس خلال مدة اقصاها اربعة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية تقريراً شاملاً عن اعمال المؤسسة مرفقاً به الحساب الختامي شاملاً حساب الارباح والخسائر يرفعه بواسطة الوزير لمجلس الوزراء وتلتزم الحكومة بتغطية الخسائر ان وجدت .

ج - مع مراعاة ما جاء بالفقرتين السابقتين ، تضمن الحكومة ضمانة مطلقة لجميع التزامات المؤسسة شريطة حصولها على موافقة مجلس الوزراء المسبقة على هذه الالتزامات وتلتزم المؤسسة خلال فترة اقصاها ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذ هذا القانون بتقديم كشف الى مجلس الوزراء بواسطة الوزير تبين فيه جميع الالتزامات المترتبة عليها بتاريخ نفاذه .

د - تلتزم المؤسسة بتقديم تقرير عن وضعها المالي بواسطة الوزير مرة كل ثلاثة اشهر الى مجلس الوزراء ليتسنى له الاطلاع على سير اعمالها .

المادة ٢٠ - أ - تتبع المؤسسة في تنظيم حساباتها وسجلاتها مبادئ المحاسبة التجارية وبصورة خاصة تلك المبادئ التي تتبعها شركات ومؤسسات النقل الجوي .

ب - يتولى مراقبة وتدقيق حسابات المؤسسة فاحص حسابات قانوني يعينه ويحدد انعايه مجلس الوزراء بتنسيب من المجلس في بداية كل سنة مالية وللمجلس الوزراء ان يكلف ديوان المحاسبة القيام بهذه المهمة .

المادة ٢١ - أ - تتمتع المؤسسة بجميع الاعفاءات والتسهيلات المقررة في اي وقت للوزارات والمؤسسات الحكومية .

ب - تعفى المؤسسة بشكل خاص من رسوم واجور المبوط والاىواء في المطارات ومن رسوم استعمال المطارات ومنشأتها واجهزة الرادار واجهزة المواصلات الاسلكية (التلوكومنيكيش) وحظائر الطائرات (الماكركل) .

ج - تعفى المؤسسة من الرسوم الجمركية والمكوس على جميع مستورداتها ومشترياتها المحلية من الآلات والمعدات والادوات وقطع الغيار واللوازم وجميع المواد الاخرى اللازمة لاستعمالها او للبيع على طائراتها او التي تقوم بتوزيعها للدعاية لما لا تزيد القيمة الشرائية في المنشأ لكل وحدة منها على الدنانير .

المادة ٢٢ - يضع مجلس الوزراء بتنسيب من المجلس الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٣ - يلغى هذا القانون احكام اي تشريع اخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكامه .

المادة ٢٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٩/٣/٢٣

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء بهجت الطهري	نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد طوقان	قاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد الله غوشه	وزير المالية هاشم الجبوسي
وزير الصحة ووزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	وزير التربية والتعليم سمعان داود	وزير العدل وزير المواصلات ضيف الله الحمد	وزير الزراعة سمي ايوب
وزير الخارجية محمد ادب العامري	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والاثار نظام الشرابي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل صالح بركان	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية موسى ابو الراغب
وزير دولة للشؤون الر لاسة ووزير الاشغال العامة ووزير النقل احمد فوزي	وزير الزراعة سمي ايوب	وزير دولة للشؤون الر لاسة ووزير الاشغال العامة ووزير النقل احمد فوزي	

هذا من العمل

قانون معدل لقانون التربية والتعليم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب .
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون التربية والتعليم

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ١٠٦ من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واذافة الفقرة (ب) الجديدة التالية لها .
ب - على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) يجوز ايفاد مبعوثين قبل استخدامهم الى المدارس المهنية او الفنية الثانوية من حملة الشهادة الاعدادية العامة وفقا لتسلسل مجموع علاماتهم . على ان لا يكون نوع الدراسة متوقفا في المملكة .

١٩٦٩/٣/٢٣

أحمد بن طلال

وزير المالية هاشم الجبوري	قاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد الله غوشه	نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد طوقان	رئيس الوزراء بهجت التلهوني
وزير الصحة وزير الانشاء والتعمير صبيح امين عمرو	وزير التربية والتعليم بشير الصباغ	وزير الداخلية وزير المواصلات سمعان داود	وزير الداخلية ضيف الله الحمد
وزير الخارجية محمد اديب العامري	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والاثثار نظام الشراي	وزير الاقتصاد الوطني صالح بوقنان	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل صالح بوقنان
وزير البلدية والقروية موسى ابو الراغب	وزير الزراعة سامي ايوب	وزير دولة لشؤون الرئاسة الاشغال العامه ووزير النقل احمد فوزي	

قانون معدل لقانون الامن العام

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون الامن العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تبديل عبارة (رئيس اول) حيثما وردت بالقانون الاصلي بكلمة (رائد) .
المادة ٣ - تعدل المادة (٢٤) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية قبل كلمة (يجري) التي وردت في اولها :
« في حالة وجود الشاغر في الموازة »

المادة ٤ - تعدل المادة (٢٨) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي :
ب - لا يجوز ترقيع الضباط المذكورين تاليا قبل مضي المدة الزمنية المحددة لكل منهم والمبينة في اذناه :
ملازم الى ملازم اول ٣ سنوات
ملازم اول الى رئيس ٣ سنوات
رئيس الى رائد ٤ سنوات
رائد الى مقدم ٤ سنوات

غير انه يجوز ترقيع الضابط من رتبة مقدم او عقيد او زعيم الى الرتبة التي تليها اذا مضى مدة سنتين كحد ادنى في رتبته وتوفرت فيه الشروط الواردة في المادة ٢٤ من القانون الاصلي .

١٩٦٩/٣/٢٣

أحمد بن طلال

وزير المالية هاشم الجبوري	قاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد الله غوشه	نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد طوقان	رئيس الوزراء بهجت التلهوني
وزير الصحة وزير الانشاء والتعمير صبيح امين عمرو	وزير التربية والتعليم بشير الصباغ	وزير الداخلية وزير المواصلات سمعان داود	وزير الداخلية ضيف الله الحمد
وزير الخارجية محمد اديب العامري	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والاثثار نظام الشراي	وزير الاقتصاد الوطني صالح بوقنان	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل صالح بوقنان
وزير البلدية والقروية موسى ابو الراغب	وزير الزراعة سامي ايوب	وزير دولة لشؤون الرئاسة الاشغال العامة ووزير النقل احمد فوزي	

هذا من الله على

نحوه السيرة للفقهاء الملكة للهرونية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون نقل اكياس البريد

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون نقل اكياس البريد لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع قانون نقل اكياس البريد رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يستعاض عن كلمة المدير حيثما وردت بالقانون الاصلي بكلمة (وكيل) التي تعني وكيل وزارة المواصلات

المادة ٣ - تضاف المواد الثلاث التالية الى القانون الاصلي بعد المادة العاشرة مباشرة .

المادة ١١ - للوكيل ان يؤمن نقل البريد من وإلى المدن والقرى التي لا يوجد فيها خدمة سيارات عمومية منتظمة بواسطة لجنة العطاءات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ١٢ - تؤلف لجنة عطاءات خاصة تدعى لجنة عطاءات نقل البريد من المدير المالي في وزارة المواصلات رئيساً وعضوين منتخبين احدهما من وزارة المالية والاخر من وزارة الداخلية ويصلق الوزير على قراراتها .

المادة ١٣ - تمارس لجنة عطاءات نقل البريد كافة الصلاحيات المخولة الى لجنة العطاءات المركبة الواردة في نظام اللوازم رقم ٨٧/١٩٦٥ .

المادة ٤ - يعاد ترقيم المادتين ١٢ و ١١ من القانون الاصلي بحيث تصبحان ١٥ و ١٤ .

١٩٦٩/٣/٢٣

أحمد بن طلال

وزير المواصلات
سمعان داود

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

نحوه السيرة للفقهاء الملكة للهرونية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون الكاتب العدل

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الكاتب العدل لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع قانون الكاتب العدل رقم (١١) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعتبر ما جاء في المادة (٣٤) من القانون الاصلي فقرة (أ) وتضاف اليها فقرة (ب) كما يلي : -
ب - تعفى من كافة الرسوم والطوايع اسناد التمهيد والكفالات التي يقدمها الموفدون في بعثات دراسية سواء كانوا من موظفي الحكومة او من الطلاب .

١٩٦٩/٣/٢٣

أحمد بن طلال

وزير العدلية
سمعان داود

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

نظام الضمان الاجتماعي لمستخدمي الخط الحجازي الاردني

بمقتضى المادة العاشرة من قانون الخط الحجازي الاردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٩

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩

نظام الضمان الاجتماعي لمستخدمي الخط الحجازي الاردني

صادر بمقتضى المادة العاشرة المعدلة من قانون الخط الحجازي الاردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الضمان الاجتماعي لمستخدمي الخط الحجازي الاردني لسنة ١٩٦٩) وبطل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للمعاشرات والكليات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة ادخالها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

الخط الخط الحجازي الاردني

المجلس المجلس الاداري الاعلى للخط الحجازي الاردني

المدير المدير العام للخط الحجازي الاردني

الصندوق صندوق الضمان الاجتماعي المؤسس بموجب هذا النظام .

اللجنة لجنة الصندوق

الملاك مجموع الوظائف والرواتب المحددة لها والمصادق عليها بمقتضى موازنة الخط .

الراتب المبلغ المحدد للوظيفة في الموازنة دون العلاوات

المستخدم كل شخص ذكر كان او انثى يعين بقرار من المراجع المختص براتب متطوع وعقد في الوظيفة العامة للخط ولا يشمل الاشخاص الذين تستخدمهم المؤسسة من المخصصات المتوفرة او مخصصات المشاريع او الامانات براتب شهري مقطوع او بمياومه وكذلك الاشخاص المعيّنين بعقود .

ورثة المستخدم الورثة الشرعيون وفق احكام الشريعة الاسلامية .

المادة ٣ - تسري احكام هذا النظام على -

جميع المستخدمين العاملين في خدمة الخط ممن يتقاضون رواتبهم من موازنه العامة وفق التعريف الوارد في المادة السابقة .

المادة ٤ - أ - تؤلف اللجنة من المدير العام رئيسا ومساعد المدير العام ورئيس قسم المحاسبة اعضاء دائمين واثنين من المستخدمين يجري اختيارهم من مستخدمي الخط مرة كل سنتين من قبل المجلس الاداري الاعلى ويجوز اعادة انتخابهم .

ب - تتولى اللجنة مهمة البت في الطلبات المقدمة اليها وفق احكام هذا النظام ، واستثمار امواله وتوسيع مصادر تمويله وتأمين الاموال اللازمة لتنفيذ غايات الصندوق وفق احكام هذا النظام .

ج - تصدر اللجنة قراراتها بأكثرية الاصوات وفي حالة التساوي يكون لرئيس الجلسة صوت مرجح .

المادة ٥ - يؤسس في قسم محاسبة الخط صندوق خاص يعرف بصندوق الضمان الاجتماعي لمستخدمي الخط الحجازي الاردني ويؤلف جهاز ادارته وفقا لما تصدره لجنة الصندوق من تعليمات بهذا الشأن .

المادة ٦ - غايات الصندوق واهدافه - تقديم العون المالي عاجل للمستخدم او ورثته في الحالات التالية :-

أ - في حالة وفاة المستخدم تصرف مساعدة مالية عاجلة مقدارها (١٥٠) ديناراً لورثة المستخدم المتوفي الشرعيين بصرف النظر عن مسدة خدمته او اوضاع ورثته وتم بصرف مبلغ يساوي نصف راتبه الشهري عن كل سنة قضاها عضوا مساهما في الصندوق ويعتبر جزء السنة سنة كاملة ويشترط ان لا يزيد المبلغ المصروف في جميع الحالات عن (٣٠٠) دينار ولا ينقص عن (٢٠٠) دينار .

ب - المرض المتعد عن اي عمل شريطة ان يثبت ذلك بتقرير اللجنة الطبية اللوائية وتصديق اللجنة الطبية العليا وان تنهي خدمات المستخدم من قبل المراجع المختصة وفي هذه الحالة تقرر اللجنة صرف مبلغ (١٥٠) دينار يضاف اليه مبلغ يساوي نصف راتبه الشهري عن كل سنة قضاها عضوا مساهما في الصندوق ويشترط ان لا يزيد مجموع المبلغ المدفوع عن (٣٠٠) دينار ولا يقل عن (٢٠٠) دينار علما بأن صرف هذا المبلغ يسقط اية مطالبة اورثة المستخدم حال وفاته .

ج - في حالة انتهاء خدمات المستخدم قضي في خدمة الخط اكثر من خمس سنوات وانقضاء المسدة الواردة في المادة (٧) من هذا النظام تصرف مساعدة مالية مقدارها (٢٠٠) دينار - ويستثنى من ذلك من انتهت خدمته بسبب ارتكابه جريمة اخلاقية او مخالفة مساهمة .

د - في حالة ثبوت وفاة زوجة المستخدم او احد اولاده بشهادة وفاة تقرر اللجنة صرف مبلغ (١٥) ديناراً كمساعدة عاجلة .

المادة ٧ - لا يدفع العون المالي من هذا الصندوق عن الحالات المبحوث عنها في المادة السادسة من هذا النظام الا بعد مرور ثمانية عشر شهرا حسمت خلالها المبالغ المقررة في المادة (٨) التالية .

المادة ٨ - (١) يقتطع من راتب المستخدم شهريا لحساب الصندوق المبالغ التالية :

٢٠٠ فلس اذا كان الراتب لا يزيد على اثني عشر ديناراً .

٣٠٠ فلس اذا كان الراتب من ١٣ - ٢٠ ديناراً .

٤٠٠ « « « « « ٢١ - ٣٠ »

٥٠٠ « « « « « ٣١ - ٤٠ »

٦٠٠ « « « « « اكثر من ٤١ »

(٢) تودع المبالغ المحسومة الى البنك الذي تختاره اللجنة لتقيد في حساب خاص بالصندوق .

(٣) لا ترد المبالغ المحسومة الى المستخدم ولا يستحق هو او ورثته سوى العون المالي الذي نصت عليه

المادة (٦) من هذا النظام .

- المادة ٩ - تبدأ السنة المالية للصندوق من اول كانون ثاني من كل سنة وتنتهي بنهاية كانون اول من السنة نفسها .
- المادة ١٠ - ليس في هذا النظام ما يؤثر على حقوق المستخدمين المالية المترتبة لهم بموجب اية قوانين او انظمة اخرى .
- المادة ١١ - يدقق حسابات الصندوق مدققون تعينهم اللجنة الا اذا ارتأى مجلس الوزراء تكليف ديوان المحاسبة القيام بهذه المهمة .

١٩٦٩/٣/١٨

أحمد بن طلال

وزير _____ قاضي القضاة ووزير الاوقاف نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع
المالية _____ والشؤون والمقدسات الاسلامية ووزير الخارجية بالوكالة
هاشم الجبوري عبد الله غوشه احمد طوقان

وزير _____ وزير العدل _____ وزير _____
التربية والتعليم ووزير المواصلات الداخلية
بشير الصباغ سمعان داود ضيف الله الحمود

وزير _____ وزير _____ وزير _____
الاقتصاد الوطني الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الاشياء والتعمير
نظام الشرايى صالح بوقان صبحي امين عمرو

وزير داخلية للشؤون البلدية وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير الثقافة والاعلام
والقروية ووزير الزراعة بالوكالة ووزير الاشغال العامة ووزير النقل والسياسة والآثار
موسى ابو الراغب احمد فوزي محمد اديب العامري

نموذج السيرة الذاتية للملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٩

نأمر بوضع الانظمة التالية : -

- ١ - نظام الانتقال والسفر لمعهد الادارة العامة لسنة ١٩٦٩ .
- ٢ - نظام اللوازم لمعهد الادارة العامة لسنة ١٩٦٩ .
- ٣ - نظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار لموظفي معهد الادارة العامة لسنة ١٩٦٩ .
- ٤ - نظام موظفي معهد الادارة العامة لسنة ١٩٦٩ .
- ٥ - النظام المالي لمعهد الادارة العامة لسنة ١٩٦٩ .

١٩٦٩/٣/١٨

أحمد بن طلال

وزير _____ قاضي القضاة ووزير الاوقاف نائب رئيس الوزراء ووزير _____
المالية _____ والشؤون والمقدسات الاسلامية والدفاع ووزير الخارجية بالوكالة
هاشم الجبوري عبد الله غوشه احمد طوقان

وزير _____ وزير العدل _____ وزير _____
التربية والتعليم ووزير المواصلات الداخلية
بشير الصباغ سمعان داود ضيف الله الحمود

وزير _____ وزير _____ وزير _____
الاقتصاد الوطني الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الاشياء والتعمير
نظام الشرايى صالح بوقان صبحي امين عمرو

وزير داخلية للشؤون البلدية وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير الثقافة والاعلام
والقروية ووزير الزراعة بالوكالة ووزير الاشغال العامة ووزير النقل والسياسة والآثار
موسى ابو الراغب احمد فوزي محمد اديب العامري

هذه من الأصول

نظام رقم (١١) لسنة ١٩٦٩

نظام الانتقال والسفر لمعهد الادارة العامة

صادر بمقتضى المادة (٢١) من قانون معهد الادارة العامة رقم (٢) لسنة ١٩٦٨



المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الانتقال والسفر لمعهد الادارة العامة) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يطبق على مجلس ادارة معهد الادارة العامة وموظفيه نظام الانتقال والسفر للجامعة الاردنية رقم (٧) لسنة ١٩٦٣ ، و تعليقات علاوة الانتقال والسفر « الصادرة بمقتضاه ، مع مراعاة ما يلي :

أ - تحل عبارة « معهد الادارة » محل عبارة « الجامعة الاردنية » ولقطة « الجامعة » حيثما وردتا.

ب - تحل عبارة « مجلس ادارة المعهد » محل عبارة « مجلس الامناء » حيثما وردت .

ج - تحل عبارة « رئيس مجلس الادارة » محل عبارة « رئيس الجامعة » حيثما وردت .

د - تحل عبارة « عضو مجلس الادارة » محل عبارة « عميد الكلية » حيثما وردت .

هـ - تحل العبارة « يتناول رئيس واعضاء مجلس الادارة علاوة انتقال شهرية مقدارها خمسة فئات

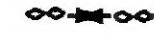
» محل الفقرة (أ) ، في المادة (٢) من نظام الانتقال والسفر للجامعة الاردنية وتشطب الفقرة

(ب) منها ويعد ترقيم الفقرة (ج) منها بالرقم (ب) .

نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٦٩

نظام اللوازم لمعهد الادارة العامة

صادر بمقتضى المادة ٢١ من قانون معهد الادارة العامة رقم ٢ لسنة ١٩٦٨



المادة ١ - يسمى هذا النظام نظام اللوازم لمعهد الادارة لسنة ١٩٦٨ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يطبق على معهد الادارة نظام اللوازم للجامعة الاردنية لسنة ١٩٦٣ . مع مراعاة ما يلي :

(أ) تحل الصيغة التالية محل المادة ٢ من النظام المذكور :

« المادة ٢ - يكون للالفاظ التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك »

تعني لفظة (اللوازم) المواد والأدوات والأثاث والملابس والكتب والقرطاسية والأجهزة ووسائل النقل والعلاجات وأية مواد أخرى ضرورية لأعمال المعهد وللتأمين عليه .

وتعني لفظة (المعهد) معهد الادارة العامة

وتعني لفظة (المجلس) مجلس ادارة المعهد

وتعني لفظة (الرئيس) رئيس المجلس

وتعني لفظة (المدير) مدير المعهد

وتعني لفظة (موظف) أى موظف او مستخدم في المعهد مصنفًا كان او غير مصنف .

ب - تحل لفظة « المدير » محل كلمة « العميد » و عبارة « الامين العام » حيثما وردتا فيه تحل لفظة

« المعهد » محل لفظة « الجامعة » ولقطة « الكلية » حيثما وردتا .

د - تعدل المادة ٢١ منه بحذف عبارة « التابعة له » الواردة فيها .

هـ - تعدل المادة ٢٨ منه بالاستعاضة بلفظة « مستودع » عن عبارة « كلية من كليات الجامعة » الواردة فيها .

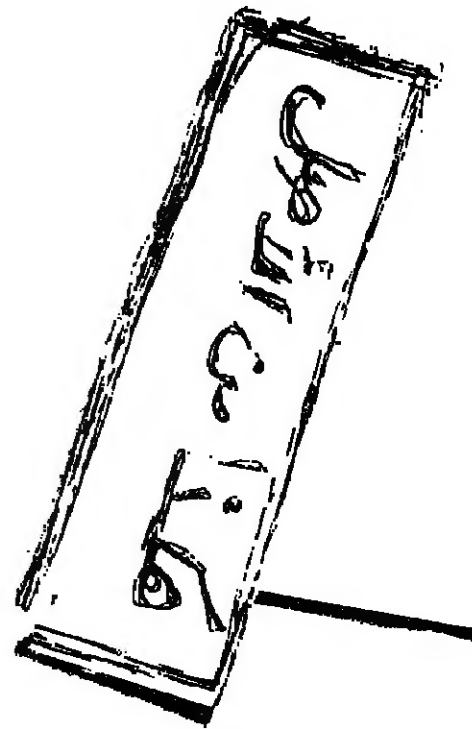
و - تعدل المادة ٣٢ منه (١) بالاستعاضة عن كلمة « خمسين » الواردة في الفقرة (ب) منها بكلمة « عشرين »

و (٢) حذف عبارة « واذا زادت على ذلك الخ » التي تنتهي بها الفقرة (ج) منها و (٣) اضافة

الفقرتين التاليتين اليها : -

د - تكون حدود قيمة الاهداء في الفقرات السابقة ضمن ستة مائة واحدة .

هـ - يجوز للمجلس اتخاذ قرار بتجاوز الحد المبين في الفقرة (ج) .



نظام رقم (١٣) لسنة ١٩٦٩

نظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار

لموظفي معهد الادارة العامة

صادر بمقتضى المادة ٢١ من قانون معهد الادارة العامة رقم ٢ لسنة ١٩٦٨

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام المكافأة والتعويض والادخار » لموظفي معهد الادارة العامة ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يطبق على موظفي معهد الادارة العامة نظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار لموظفي الجامعة الاردنية رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٤ والنظام المعدل له رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٧ ، مع مراعاة ما يلي : -

(أ) أن تحل العبارات واللفظة التالية محل العبارات واللفظة المقابلة لها حيثما وردت في النظام المذكور والنظام المعدل له : -

١ - عبارة « معهد الادارة العامة » محل عبارة « الجامعة الاردنية » .

٢ - لفظة « المعهد » محل لفظة « الجامعة » .

٣ - عبارة « مجلس ادارة المعهد » محل عبارة « مجلس الجامعة » .

٤ - عبارة « رئيس مجلس ادارة المعهد » محل عبارة « رئيس الجامعة » .

٥ - عبارة « مدير المعهد » محل عبارة « الامين العام » .

(ب) الاستعاضة عن عبارة « عضوين آخرين . . . » الواردة في آخر المادة ١٠ ، بعبارة « وموظف من الصنف الأول ينتخبه مجلس ادارة المعهد لمدة سنة قابلة للتجديد .

(ج) إلغاء المادة ١٦ .

نظام رقم (١٤) لسنة ١٩٦٩

نظام موظفي معهد الادارة العامة

صادر بمقتضى المادتين (٩) ، (٢١) من قانون معهد الادارة العامة رقم ٢ لسنة ١٩٦٨

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام موظفي معهد الادارة العامة) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يطبق على موظفي معهد الادارة العامة نظام موظفي الجامعة الاردنية رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٤ مع مراعاة ما يلي :

(أ) تحل عبارة « معهد الادارة العامة » محل عبارة الجامعة الاردنية الواردة في المادة (٢) منه .

(ب) تحل الصيغة التالية محل المادة (٣) منه .

يكون للألفاظ الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

تعني كلمة (المعهد) معهد الادارة العامة .

تعني كلمة (المجلس) مجلس ادارة المعهد .

وتعني كلمة (الرئيس) رئيس المجلس .

وتعني كلمة (المدير) مدير المعهد .

وتعني كلمة (موظف) كل موظف او مستخدم في المعهد باستثناء أعضاء الهيئة التدريسية الذين

يخضعون ، بالإضافة الى احكام النظام الخاص بهم لاحكام المواد المنصوص عليها في الفصل الثامن

فقط من هذا النظام .

ج - تحل الالفاظ التالية محل العبارات المقابلة حيثما وردت فيه :

« المجلس » محل « مجلس الامناء » و « مجلس الجامعة »

« الرئيس » محل « رئيس مجلس الامناء » و « رئيس مجلس الجامعة »

« المدير » محل « الامين العام » و « العميد المختص »

د - تحل المادة التالية محل المادة ١٨ منه :

١٨ - وزارة التربية والتعليم هي المرجع المختص بمعادلة الشهادات وتقدير مستواها العلمي .

هـ - تحل المادة التالية محل المادة ٢١ منه :

المادة ٢١ - يجري تعيين الموظفين على النحو التالي :

هذا من الملاحق

(أ) يعين موظفو الصنف الأول والموظفون بمقود بقرار من المجلس يصدره الرئيس .

(ب) يعين موظفو الصنف الثاني بقرار من المجلس بناء على تنسيب لجنة مكونة من المدير وعضو من المجلس وموظف من الصنف الأول يعينها المجلس لسنة قابلة للتجديد، ويصدره المدير .

(ج) يعين الموظفون غير المصنفين بقرار من المدير يصدره المدير .

و - تحذف عبارة « أما الامين العام . . . » الواردة في السطرين الاخيرين من المادة ٢٤ (ب) منه .

ز - تحذف عبارة « يقدم الرئيس تقريراً سنوياً عن الامين العام و » الواردة في مطلع المادة ٣١ منه ، وعبارة « على مجلس الامناء فيما يخص الامين العام و » الواردة في منتصفها ، وعبارة « مستب : برأي العميد المختص في كل حالة » الواردة في آخرها .

ج - تحذف الفقرة التالية محل الفقرة (أ) من المادة ٩٤ منه .

« ٩٤ (أ) - يؤلف المجلس التأديبي لموظفي الصنف الأول من مجلس ادارة المعهد ولوظفي الصنف الثاني برئاسة المدير وعضوية اثنين من موظفي الصنف الأول يعينها المجلس » .

ط - تحذف المادة ١٠٤ ويعاد ترقيم المواد التالية لها تبعاً لذلك بالأرقام ١٠٤ - ١٣٣ .

ي - تحذف عبارة « الامين العام بقرار من مجلس الامناء واستقالة » الواردة في المادة ١٢٤ بالترقيم القديم .

ك - تحذف عبارة « مجلس الامناء بالنسبة الى رئيس الجامعة والامين العام ويجوز » وعبارة « حبا يتعلق بهما الامر » الواردتان في المادة ١٣٣ بالترقيم القديم .

نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٦٩

النظام المالي لمعهد الادارة العامة

صادر بمقتضى المادة (٢١) من قانون معهد الادارة العامة رقم (٢) لسنة ١٩٦٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المالي لمعهد الادارة العامة) () لسنة ١٩٦٩ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يطبق على معهد الادارة النظام المالي للجامعة الاردنية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٦ مع مراعاة ما يلي :-

أ - تحل الصيغة التالية محل المادة (٢) من النظام المذكور :

٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية - حيثما وردت في هذا النظام المعاني المحددة لها فيما يلي الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

المعهد - معهد الادارة العامة

المجلس - مجلس ادارة المعهد

الرئيس - رئيس المجلس

المدير - مدير المعهد

أمين العهدة - أمين العهدة والوظائف في المعهد وأي موظف يكلف خطياً بهذا العمل من المرجع الذي له حق تعيينه .

الحاسب : كل موظف منوط به قبض أموال المعهد وحفظها وانفاقها أو أي موظف ذي مسؤولية مالية ناشئة عن قيامه بأعمال مالية أو حسابية أو إدارية في المعهد، وتشمل أعماله أعمال مدير الحاسبة والحاسب في النظام المالي للجامعة الأردنية .

ب - تحل الالفاظ التالية محل الالفاظ والعبارات المقابلة لها الواردة في باقي مواد النظام المذكور :-

« المعهد » محل الجامعة

« المجلس » محل « مجلس الامناء » و « مجلس الجامعة

« الرئيس » محل « رئيس المجلس » و « رئيس الجامعة » :

« المدير » محل « الامين العام » .

ج - يستعاض عن عبارة « سلف نفقات » الواردة في المادة ٢٨ (ب) بلفظة « سلفاً »

د - يستعاض عن المادة ١٠ بالنص التالي :-

المادة ١٠ - يعد المدير « مشروع الميزانية » بالاستناد الى المشروعات المقدسة اليه من رؤساء الاقسام خلال شهر تشرين الاول من كل عام .

هـ - يستعاض عن المادة ١١ بالنص التالي :-

المادة ١١ - يقدم المدير مشروع الميزانية خلال شهر تشرين الثاني من كل عام الى المجلس المناقشة ، وقراره بالشكل النهائي في الشهر المذكور .

و - « يبلغ المدير الميزانية الى الحاسب في شهر كانون الاول لمباشرة الاجراءات اللازمة لتنفيذها »

هذا من المجلد

نظام معدل لنظام معادلة الشهادات

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٨

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٩

نظام معدل لنظام معادلة الشهادات

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام معادلة الشهادات لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع النظام رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٦) من النظام الاصيل حسبما عدلت بالنظام رقم (٦) لسنة ١٩٦٩ بالاستعاضة عن كلمة (سبعة) الواردة فيها بكلمة (خمسة) .

١٩٦٩/٣/١٨

أحمد طوقان

وزير قاضي القضاء ووزير الاوقاف نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع
الماليات والشؤون والمقدمات الاسلامية ووزير الخارجية بالوكالة
هاشم الجبوري عبد الله غوشة احمد طوقان

وزير التربية والتعليم وزير العدل وزير المواصلات
بشير الصباغ سمعان داود ضيف الله الحمد

وزير الاقتصاد الوطني وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الصحة
نظام الشراعي صالح بوقان وزير الاشغال العامة ووزير النقل
موسى ابو الراغب احمد فوزي محمد ادب العاري

وزير الداخلية لشؤون البلدية وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير الثقافة والاعلام
والقروية ووزير الزراعة بالوكالة الاشغال العامة ووزير النقل والسياحة والآثار
موسى ابو الراغب احمد فوزي محمد ادب العاري

قرار رقم (٥)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٩/٣/١٢ رقم ٢٣٧٦/١٤/٦٦/٣١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة /١١/ من قانون دعاوى الحكومة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ والمادتين ٤ و ٦ من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ وبيان ما اذا كانت الاحكام الحقوقية التي تصدر ضد سلطة المصادر الطبيعية تعتبر احكاما صادرة ضد الحكومة وتخضع لاحكام المادة /١١/ المشار اليها بحيث يتوقف تنفيذها على صدور امر من رئيس الوزراء ، ام انها تنفذ مباشرة من قبل السلطة بوصفها هيئة ذات شخصية اعتبارية مستقلة .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٠ وتديق النصوص القانونية يتبين :

١ - ان المادة /١١/ من قانون دعاوى الحكومة تنص على ما يلي (عند اكتساب الحكم الصادر ضد الحكومة الدرجة القطعية ترفع صورة مصدقة عن الحكم النهائي الى رئيس الوزراء الذي عليه ان يأمر بتنفيذه) .

٢ - ان المادة الرابعة من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية تنص على ان سلطة المصادر الطبيعية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة لها ان تستأجر وان تشتري وان تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة ولها ان تبرم العقود وتقيم الدعاوى القضائية وترفعها باسمها ولها ان تتيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها او لأي غرض اخر احد موظفي النيابة العامة او ان تعين وكيلها خاصا لها من جهاز السلطة او من خارجها .

٣ - ان المادة السادسة من هذا القانون تنص على ما يلي (يحق للسلطة باعتبارها هيئة حكومية مستقلة مشكلة للعمل باسم وبالنيابة عن الحكومة ويعوجب هذا القانون ان تستفيد من جميع المباني والادارات والقروض واية وسائل مالية اخرى . . . الخ) .

٤ - ان الديوان الخاص بتفسير القوانين كان بتاريخ ١٩٦٣/٦/٤ اصدر قرارا برقم ٣٠ نشر في العدد ١٧١٨ فسر فيه المادتين ٢ و ١١ من قانون دعاوى الحكومة وقررا ما يلي :

أ - ان عبارة (دوائر الحكومة) الواردة في المادة الثانية من هذا القانون تعني جميع المصالح الحكومية التي تساهم في اداء وظائف الدولة سواء اكانت من الدوائر المنصوص عليها في نظام تنظيم الوزارات وارتباط دوائر الحكومة بها رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ او الدوائر الاخرى التي احدثت او ستحدث بموجب اي تشريع اخر .

ب - ان عبارة (عند اكتساب الحكم الصادر ضد الحكومة الدرجة القطعية) الواردة في المادة /١١/ تشمل كل حكم صادر ضد الحكومة في دعوى حقوقية يقطع النظر عن الشخص الذي مثل الحكومة فيها وانه يتوجب تنفيذ هكذا حكم بالطريقة المرسومة في هذه المادة .

وعلى ضوء هذا التفسير والتفسير والنصوص القانونية المدرجة اعلاه نجد ان سلطة المصادر الطبيعية وان كانت شخصية اعتبارية مستقلة الا انها تعتبر دائرة حكومية بالمعنى المنصوص عليه في المادة الثانية من قانون دعاوى الحكومة لانها تساهم في اداء وظائف الدولة كما هو واضح من المادة السادسة من قانونها الخاص التي نصت على ان السلطة هيئة حكومية مشكلة للعمل باسم الحكومة وبالنيابة عنها .